مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

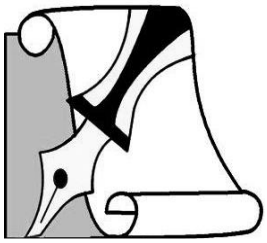

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تمثل التطور الأهم في الفترة القريبة الماضية في تحريك وزير الإعلام المستقيل جورج قرداحي المياه الراكدة لا بل الآسنة، عبر تقديم استقالته من الحكومة، راميا الكرة في الملعب السعودي لتبيان حقيقة الموقف الذي تتخذه الرياض من لبنان وما إذا كان سيلين بعد هذه الاستقالة، وهو ما لم يظهر حتى أيام تلت تلك الاستقالة.

والواقع أن ما حدث جاء بمسعى فرنسي حثيث لأسباب داخلية خاصة، فقد نجح الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في اصطياد عصفورين بحجر واحد خلال زيارته السعودية، فضمن فرصا أفضل في معركته الإنتخابية الصعبة، حيث تشير الاستطلاعات إلى كسبه أربع نقاط جديدة بضوء ما تحقق في هذه الزيارة، سواء لجهة حجم العقود التي عاد بها لحسابات الشركات الفرنسية، أو لحجم الإختراق الذي نجح بتحقيقه في الأزمة السعودية اللبنانية، بعدما تحول لبنان إلى المكان الوحيد المتاح لتحقيق إنجاز فرنسي.

وكان الاتصال الثلاثي الذي جمع ماكرون مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، باكورة ذلك الخرق وتضمن كلمة نقلت عن ولي العهد السعودي هي فتح صفحة جديدة. ويشير متابعون للزيارة وما تخللته وما تلاها، أن العناوين الكبرى كالحديث عن السيادة وبسط سلطة الدولة والتلميحات لحزب الله وسلاحه، هي لزوم ما يلزم من الخطاب التقليدي الذي لا صلة له بما بحث في الزيارة وما سيحدث بعدها، فالقضية المطروحة هي من جهة تقديم ورقة حفظ ماء وجه التراجع عن القطيعة للسعودية عبر إستقالة الوزير جورج قرداحي، ومن جهة مقابلة عودة السعودية للإصطفاف تحت السقف الأميركي – الفرنسي المشترك المتمثل بالعمل على بقاء الحكومة ومنع الانهيار، وصرف النظر عن أي تصعيد يخرج الأمور عن السيطرة ويستعيد مشهد سبق سفن كسر الحصار، عندما قرر الأميركيون الإستدارة نحو التهدئة.

على أن خريطة الطريق المطلوبة لكن الصعبة، وفق المتابعين، تتمثل بإنعقاد الحكومة أولا، وصدور مواقف عنها تتصل بالتمسك بالعلاقات الجيدة مع دول الخليج والسعودية خصوصا، بالإضافة إلى تأكيد

التمسك بالإصلاحات التي حددتها المبادرة الفرنسية، ثم تليها عودة السفراء الخليجيون إلى بيروت لتشكيل خلية مشتركة سعودية وفرنسية وأميركية لمتابعة الملف اللبناني، بينما توقع البعض تشكيل خلايا أخرى ذات طابع أمني.

على أن اجتماع الحكومة الذي يفترض أن يطلق صفارة الانطلاق لتسوية ماكرون، ينتظر حل مشكلة القاضي طارق بيطار الذي لا يبدو قريبا.

وتنتظر البلاد نتائج الزيارة وسط ترقب الأوساط السياسية لنتائج المحادثات التي حصلت، ومدى التزام السعودية بالمبادرة التي كشف عنها الرئيس الفرنسي والتزام بن سلمان بالتعهدات، لا سيما العودة السعودية الاقتصادية إلى لبنان، لكن ربط الوعود بإنجاز الحكومة للإصلاحات سيطيل أمد الأزمة ويؤجل أي انفتاح سعودي – خليجي على لبنان.

ولناحية رئيس الحكومة نجيب ميقاتي فهو يشيع أجواء إيجابية، وهذا طبيعي، ويؤكد أن لبنان حريص جدا على النأي بالنفس عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي، وأن كل القضايا لا تعالج إلا بالحوار، وأن ملف سلاح المقاومة بدأت معالجته على طاولة الحوار الوطني، ويجب أن يستأنف هذا الأمر. وهذا كلام عمومي مع اعتبار أنه ليست هناك من حلول سحرية، لكن ما حصل أوقف التدهور في العلاقة وميقاتي سيتابع المسار المتعلق بهذا الخرق بعد أن فتح الباب أمام الحلول.

يردد متابعون للشأن الفرنسي أن ماكرون قام باتصالات حثيثة على خط احتواء الأزمة الخليجية – اللبنانية، من خلال مروحة اتصالات أجراها ماكرون نفسه بالرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، وبالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وبدولة الإمارات، إضافة إلى تواصل مع القيادة السعودية. فيما تولى مدير الاستخبارات الفرنسية، برنار إيمييه، التواصل مع حزب الله لإقناعه بضرورة استقالة وزير الإعلام جورج قرداحي قبل وصول ماكرون إلى الخليج، لكي يتمكن من بحث الملف اللبناني مع قادة الخليج وإقناع الرياض بالتراجع عن الإجراءات التصعيدية ضد لبنان.

وتشير المصادر الباريسية إلى أن الحركة الفرنسية تعكس مخاوف جدية لدى الإيليزيه من خطر انهيار لبنان في شكل كامل بعد المقاطعة الخليجية له. كاشفة أن فرنسا أبلغت السعودية اعتراضها على الموقف الخليجي بمقاطعة لبنان، لأنه سيؤدي إلى تهديد الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبالتالي الأمني في البلد الذي تعتبره فرنسا نموذجا للتعددية والتعايش الطائفي.

وتتحدث المصادر الفرنسية عن تسوية جزئية فرنسية – سعودية – إيرانية حول لبنان، وتنازلات قدمتها مختلف الأطراف. وبرأي الفرنسيين إن المقاطعة الخليجية للبنان لن تؤثر على حزب الله ودوره في المنطقة كما تهدف السعودية، بل سيعاقب الشعب اللبناني وسيؤدي إلى انهيار لبنان، ما يشكل خطرا على المنطقة برمتها وعلى أوروبا تحديدا في ظل وجود مليون ونصف نازح سوري في لبنان، ناهيك عن خطر الفوضى على الجنود الفرنسيين ضمن اطار قوات اليونيفيل في جنوبي لبنان.

هذا التحليل يدخل في إطار رؤية حول أن المنطقة دخلت زمن التسويات وترسيم التوازنات وتوزيع مناطق النفوذ، أكان في سورية التي وُضعت تحت الرعاية الروسية، وتشهد تفاوضا حول الحل السياسي وإنهاء نهائي للحرب العسكرية والبدء بإعادة الإعمار، أو لجهة استئناف المفاوضات حول الملف النووي الإيراني بعد سنوات من تجميده بسبب انسحاب الأميركيين منه، فيما تعمل الدول الفاعلة في العراق للتوصل إلى حل سياسي. ولم يبق سوى الحرب في اليمن من دون حل عملي، ولذلك تعمل السعودية لتجميع أوراق قوة للتفاوض مع الأميركيين، ومن ضمنها الملف اللبناني للحصول على مكاسب تصب في أمنها وأمن الخليج ومصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

لذلك فإن أي تنازل جدي من قبل السعودية لن يقدم إلى ماكرون، بل إلى الرئيس الأميركي جو بايدن الذي يرفض استقبال ولي العهد السعودي حتى الساعة، ما يعكس توتر العلاقات بين السعودية والإدارة الأميركية الحالية.

وفق وجهة النظر هذه، قد يكون الرئيس الفرنسي نجح باحتواء تداعيات الأزمة الديبلوماسية بين لبنان والسعودية، وانتزاع تعهد من بن سلمان بتجميد الإجراءات التصعيدية ضد لبنان والتراجع عن بعضها، لكن ربط الدعم بإنجاز الحكومة للإصلاحات المطلوبة، يعني أن الأزمة ستؤجل إلى ما بعد الانتخابات النيابية في الحد الأدنى، إذا لم يكن لما بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون، كون الحكومة الحالية لن تتمكن من إنجاز الإصلاحات في المهلة الدستورية المتبقية لها، هذا في حال حُلّت الأزمة الحكومية وعاودت الحكومة جلساتها.

هنا يُذكر بعض المتابعين بأن السعوديين تراجعوا عن وعود سابقة للفرنسيين في لبنان. ويستبعدون ترجمة الوعود السعودية قريبا، ويشيرون إلى أنها ستقتصر على التراجع عن بعض الإجراءات التصعيدية المتخذة وتجميد أي إجراءات إضافية، ذلك أن ربط العودة السعودية الاقتصادية إلى لبنان بالإصلاحات، يعني أن السعودية لن تغير موقفها من لبنان لجهة المقاطعة الاقتصادية. كما يعكس ذلك رهانا سعوديا على تغير الأغلبية النيابية بعد الانتخابات المقبلة لصالح الفريق الأميركي – السعودي في لبنان، لذلك انتزع ماكرون ورقة إعلامية من بن سلمان للإيحاء بأنه يملك تأثيرا ونفوذا في المنطقة لكي يستثمره في الداخل الفرنسي قبيل الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وبذلك فإن لقاء ماكرون – بن سلمان لن يترجم بالقريب العاجل بانفتاح سعودي على لبنان، لأن جوهر موقف الرياض هو مقاطعة لبنان بسبب نفوذ حزب الله ودوره في لبنان واليمن، وبالتالي فإن السعودية تريد تنازلا من إيران وحزب الله في اليمن ثمنا لدعم لبنان.

هذه وجهة نظر متابعة للمواقف وهي تقف في الوسط بين وجهتي النظر السيادية اللبنانية وتلك السعودية، وهذا ما يشير الى ان الامور دونها صعوبات، فالاستقالة التي جاء توقيتها قبيل زيارة ماكرون السعودية، قد يقتصر مداها على الأزمة الفرنسية الداخلية، فالرئيس الفرنسي هو تحت ضغط هواجسه الانتخابية في فرنسا ووضعه الصعب في ظل تفاقم أزمات اقتصادية داخلية وفشل متراكم في السياسة الخارجية، وقادة الخليج يستشعرون خطورة خروج الأمور عن السيطرة في الانتخابات الفرنسية لحساب مفاجآت تقلب

الطاولة في لعبة المصالح والاصطفافات، وعودة ماكرون التي تشكل قضية ماكرون الشخصية هي مصلحة خليجية، وترجيح كفة ماكرون يستدعي دعما بعقود وصفقات لحساب الشركات الفرنسية من جهة، وإنجازا في السياسة الخارجية لم يعد ثمة مكان لتحقيقه إلا في لبنان، وقد حمل ماكرون هذه الهموم في زياراته الخليجية وعاد بما يلزم لعدته الانتخابية.

أما في السعودية فالاهتمام بفرنسا يعود إلى أيام الرئيس الأسبق جاك شيراك، ما يشكل ركنا في السياسة الخارجية للرياض التي تجاوبت مع المخاوف من فشل ماكرون، مع إدراك لمكانة لبنان في وضع ماكرون بعد الفشل الفرنسي في مالي وليبيا، لكن فوق ذلك هناك مراجعة لخطورة التغريد السعودي خارج السرب الذي ترسمه السياسات الأميركية الفرنسية المشتركة المتمثلة بالتراجع عن سياسة التصعيد في لبنان وصولا لإسقاط السقف على رؤوس اللبنانيين أملا بإيذاء المقاومة، وسط الخشية من أن تأتي النتيجة عكسية فيسقط لبنان في حضن المقاومة بدلا من السقوط على رأسها، وهو ما ترجمته القراءة الأميركية لمسار سفن كسر الحصار، والانتقال الأميركي من التصعيد إلى التهدئة كما قالت الاستثناءات الأميركية المفاجئة لمشاريع استجرار الكهرباء الأردنية والغاز المصري إلى لبنان عبر سورية. فجاءت الحركة الفرنسية ترجمة لسياق أميركي منسق مع فرنسا لإعادة السعودية إلى السقوف الموحدة، القائمة على منع الانهيار خشية التداعيات.

من هنا فإن ما حصل يمثل وضع حد للانهيار في العلاقات اللبنانية السعودية وبالتالي الخليجية كون الرياض هي التي تصيغ الموقف الخليجي مهما اختلف معها الآخرون، أكثر منه تشكيل تسوية للحل. وخلال الفترة الفاصلة عن الانتخابات النيابية في لبنان ستعود السعودية الى التأقلم مع السقفين الأميركي والفرنسي، لكن الموضوع الرئيسي للنقاش سيكون كيفية إدارة الانتخابات بين خياري، العودة لما كانت عليه الحال في انتخابات العام 2018، أي رد الاعتبار لقوى 14 آذار وفي طليعتها حضور تيار المستقبل والرئيس سعد الحريري، بالتالي وجود فرصة لتحقيق توازن مع المقاومة وحلفائها، لكن تحت سقف التوازن لا المواجهة، أو خيار تفكيك تيار المستقبل وتغييب رئيسه لحساب تغليب خيار المواجهة،

وهذا نتيجته خسارة فرص التوازن الانتخابي ولكن بناء كتلة صلبة في مواجهة المقاومة عمادها القوات اللبنانية والحزب التقدمي الإشتراكي.

هذا التحليل يتقاطع مع آخر متعاطف مع حزب الله، يرى أيضا أن الزيارة لن تعيد العلاقات اللبنانية السعودية إلى سابق عهدها، ويدعو البعض إلى قراءة البيان السعودي الفرنسي بدقة إضافة إلى بيان الديوان الملكي ومراقبة وسائل الاعلام السعودية وكيفية تعاطيها مع نتائج الزيارة، من زاوية تسعير الأزمة مع لبنان، بطرحها عناوين سياسية انقسامية تصب كلها في وجه حزب الله ما يؤكد أن السعودية لم تغير في موقفها قيد أنملة، بل أكثر من ذلك يبدو أن الرياض نجحت في جرّ ماكرون إلى تبني العنوان السياسي الذي تريده، وهو الاشتباك مع حزب الله، علما بأن باريس حرصت بعد انفجار المرفأ ودخولها مباشرة على خط الأزمة على أن تبتعد عن تأزيم العلاقة مع حزب الله.

ففي الشق المتعلق بلبنان، جرى التشديد على ضرورة حصر السلاح بيد الشرعية اللبنانية، وألا يكون لبنان منطلقا لأي أعمال إرهابية تزعزع أمن المنطقة واستقرارها، ومصدرا لتجارة المخدرات، كما على ضرورة تطبيق القرارات 1559 و1680 و1701، وأهمية تعزيز دور الجيش اللبناني في الحفاظ على أمن لبنان واستقراره، وإنشاء آلية سعودية فرنسية للمساعدة الإنسانية في إطار يكفل الشفافية التامة، والعزم على إيجاد الآليات المناسبة بالتعاون مع الدول الصديقة والحليفة للتخفيف من معاناة الشعب اللبناني.

هنا يقرأ هؤلاء المتابعون في البيان عودة إلى فترة عام 2005 بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وكان عنوانها آنذاك أيضا تطبيق القرار 1559. فما يحكى عن انفتاح سعودي على لبنان غير صحيح، بل إن البيان يؤكد أن الرياض نجحت في دفع فرنسا إلى تبني مشروعها السياسي الذي يثير انقساما حادا. فهي من خلال ما جرى التشديد عليه في البيان تطلب مجددا أن يقوم فريق لبناني بمواجهة فريق لبناني آخر، كما سعت دائما ولم تنجح.

ثم إن ماكرون الذي حاول دفع اللبنانيين إلى الاعتقاد بأنه نجح في إقناع الرياض بإعادة وصل ما انقطع من خلال تفعيل التعاون الاقتصادي، وإعادة التمثيل الدبلوماسي وفتح خط الصادرات، يقدم وعودا فارغة.

فحتى الآن، لم تقدم الرياض على خطوة تؤكد نيتها المساعدة. فضلا عن أن كل ما يتعلق بالمساعدات سيأتي إلى لبنان ليس عبر الحكومة، وإنما سيقدم للجمعيات عبر باريس، وبالتالي لا وعود مثلا بمساعدات مالية كبيرة للخزينة أو لمصرف لبنان.

وبذلك أثارت الأجواء السعودية كل ما لم يكن على علاقة بأسباب القطيعة، المعروفة ظاهرا بأنها ناجمة عن مواقف أدلى بها وزير الإعلام السابق جورج قرداحي قبيل توزيره. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن البيان المشترك يتناول كل ما يشير إلى مجمل أزمة النظام اللبناني وموقع الدولة وهزالها، وانهيارها الوشيك. ذلك أن البيان، والمقصود منه تطبيع العلاقات اللبنانية – السعودية بوساطة فرنسية، يرسم سقفا لكل ما تعدّه الرياض شرطا لعودتها إلى لبنان، ووجّه من دون أن يسمي أصابع الاتهام إلى حزب الله.

لم يشفع البيان المواقف المتصلبة التي تضمنها بأي إيحاءات بإجراءات سعودية إيجابية محتملة، تساعد في تطبيع علاقات البلدين، ما دامت التكهنات التي رافقت المكالمة الهاتفية أوحت بأنها أوقفت القطيعة وسط أسئلة من نوع: هل سيعود السفير السعودي إلى بيروت أو سيستقبل السفير اللبناني على أراضيها؟ هل ستسمح الرياض بإدخال البضائع اللبنانية إليها ومن خلالها إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم السماح بمنح التأشيرات مجددا؟

أما ما يفترض أن يفعله لبنان كشرط لاستعادة التطبيع، فيكمن في المشكلة الأكثر تعقيدا. وهي موقع حزب الله في المعادلتين الداخلية والخارجية، كما في مقاربة المعضلات المستعصية الحل إلى الآن، سواء بالنسبة إلى القرار 1559، والقرار 1680 (ترسيم الحدود مع سوريا) غير المطبق منذ صدوره قبل 15 عاما، والقرار 1701 المطبق جزئيا منذ صدوره قبل 15 عاما. مع أن اللبنانيين أنفسهم، مذ صدر كل من القرارات الثلاثة هذه، منقسمون على تفسيرها وليس على تطبيقها فحسب.

وبينما لا يملك لبنان أن يقدم أيا من المطالب الموجهة إليه في المدى المنظور، ففي قراءة محلية لحصيلة ما تضمنه البيان، بموافقة فرنسية للمرة الأولى بمثل هذا الوضوح والتوجه بعدما تجنبت باريس مرارا الخوض في تفاصيل كهذه، إنه مرشح لأن يعيد فتح سجال داخلي بدا أنه انطوى نهائيا منذ تفكك فريقا 8 و14 آذار، وكانت هذه البنود عناصر الاشتباك بينهما في السلطة كما في الشارع.

والواقع أن البيان المشترك يعيد الاصطفاف السابق بين خصوم الحزب كالقوات والاشتراكي وحزب الكتائب والبيئة السنية المناوئة له سواء الملتحقة بالرئيس سعد الحريري او المنفصلة عنه وحلفائه.

ويحذر مقربون من المقاومة من خروج اللاعب الفرنسي عن حياده في شكل علني هذه المرة، ليس فقط في التسليم بالموقف السعودي بل أيضا في محاولة صياغة تحالفات محلية لبلورة اصطفاف جديد ينبثق عن الانتخابات النيابية المقبلة.

وبذلك تتقاطع وجهة النظر هذه من حيث نتائج الزيارة، مع أخرى مقربة من الرياض تؤكد أن الانقاذ شرطه الدعم السعودي الذي سيشكل بوابة الدعم الخليجي مثلما حصل في مؤتمرات باريس المتتالية، وفي مختلف الإجتماعات الدولية المخصصة لدعم الجيش اللبناني، والذي تكرس في عمليات الإعمار بعد عدوان تموز العام ٢٠٠٦.

وهذه وجهة نظر تعتبر أن الدولة اللبنانية تخاذلت عن الوقوف إلى جانب السعودية عندما تعرضت للقصف، ولم يصوّت لبنان يومها إلى جانب المجموعة العربية، وكأنه يعلن عن خروجه من الصف العربي .

لذا فإن استقالة الوزير قرداحي لا تكفي لتطبيع العلاقات اللبنانية السعودية وإعادة الحرارة المفقودة إليها، لأن المطلوب هو إمساك الدولة بناصية المواقف التي من شأنها أن تعزز العلاقة الأخوية، وتسد منافذ الإساءات المتكررة التي توتر الأجواء بين البلدين، وتتسبب بحصول إهتزازات لا قبل للبنان بوضعه المنهار حاليا على الأخص، على تحمل تبعاتها. وهذا يتطلب إلتزاما على تحييد لبنان عن صراعات

المنطقة، إفساحا في المجال أمام المساعدات السعودية والخليجية الأخرى، للقيام بدورها. وهذا لن يحدث سريعا قبل التأكد من جدية الحكومة اللبنانية في إطلاق ورشة الإصلاحات المطلوبة، وإستئصال بؤر الفساد في الكهرباء والمالية والإدارة، وإنجاز المفاوضات مع صندوق النقد الدولي .

هذه القراءة لقوى مقربة من الرياض تشير الى صعوبة الخرق المنتظر في مقاربة الموقف من لبنان خليجيا، وهو ما كان منتظرا كون استقالة قرداحي لن تحقق المطلوب نتيجة الموقف المتخذ من لبنان استراتيجيا والذي يقارب موضوع لبنان لناحية دور حزب الله، ولا يقف عند موقف اعلامي لم يكن جديدا بل جاهر به حلفاء للسعودية ولاعبون كبار في العالم.

وفي هذا السياق يستند هؤلاء المقربون من الرياض إلى زيارة بن سلمان إلى الإمارات، وتحديدا إلى ما ورد رسميا بين الجانبين حول الشأن اللبناني في البيان السعودي الإماراتي المشترك، والذي صوّب في اتجاه حزب الله واصفا إيّاه بالإرهابي ومصدّرا لآفة المخدرات المهددة لسلامة المجتمعات في المنطقة والعالم!

وهم يشيرون إلى أن المرحلة المقبلة ستكون غير سابقتها ويراهنون على الوقت في انتظار الانتخابات. ومن ناحية مقابلة يترقبون ما يعتبرون أنه إعادة صياغة توافق غربي خليجي حول لبنان ينطلق من إعادة الاعتبار إلى الأسس السيادية التي تتصل باتفاق الطائف والقرارات الدولية ذات الصلة بلبنان، كما بمسألة وحدانية السلاح وحصره بالدولة، فيما يتخذ البعد المتصل بإدانة حزب الله بعدا متوهجا وتصاعديا.

في الخلاصة، وفي قراءة لما هو مقبل، لم يعد ثمة شك في أن الأسابيع القليلة المتبقيّة من السنة الحالية ليست مرشحة لتقديم مفاجآت إيجابية جدية إلى اللبنانيين من أي نوع يتصل بالإدارة الرسمية للأزمات التي تتخبط فيها البلاد، وذلك في ظل التسليم المكشوف بأن مرحلة وقت ضائع تحكم الوضع الحكومي والسياسي، ولا موجب لمحاولات إختراقه بمبادرات محلية، ناهيك عن إسقاط مفاعيل أي مبادرة خارجية من خلال عدم انعقاد مجلس الوزراء.

ووسط هذه الأجواء، وفي عامل لن يسهّل كثيرا اتصالات فك أسر الحكومة، استأنف المحقق العدلي في جريمة إنفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار عمله في مكتبه في قصر العدل، بعد تبلّغه قرار محكمة الإستئناف المدنية برئاسة القاضية رنده حروق برد طلب رده عن الملف المقدم من الوزير السابق يوسف فنيانوس لعدم الاختصاص النوعي، ما يفتح الأبواب أمام احتمالات كثيرة ومتعددة.

وبذلك بات لبنان الذي توقع إيجابيات بعد إطلاق ماكرون ما سمّاه مبادرة تجاه لبنان من خلال السعودية، يدخل في تعقيدات إضافية تنبئ بأن التحرك بمعزل عن حزب الله لن ينجح، والساحة اللبنانية مرتبطة في العمق بالنزاع الكبير المفتوح في المنطقة، وأن لا حلول جزئية للبنان، بل في إطار التسوية الشاملة لهذه المنطقة.